

لبنان تحت مجهر "موديز"... ثلاثة أشهر حاسمة

باتريسيا جلاد

بعد أن انعكس تعميم مصرف لبنان عن فتح اعتمادات مستندية لاستيراد النفط والدواء والقمح أمس ارتياحاً على الأسواق اذ تابع سعر الدولار تراجعه ليسصل الى 1530 ليرة لبنانية لدى الصيارفة، حتى جاءت صاعقة تقرير "موديز" لتهزّ الكيان المالي اللبناني الذي يترنّح.

اذ قررت لجنة شركة "موديز" مراجعة التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية الإبقاء على تصنيف لبنان الحالي عند Caa1. وفي المقابل وضع تصنيف لبنان قيد المراقبة وفي اتجاه التخفيض خلال ثلاثة أشهر، إذا لم يتبلور مسار الأمور إيجابياً. وختم التقرير الى أن "موديز" ستقوم خلال هذه الفترة، "بتقييم أداء الحكومة ومدى التزامها بإقرار موازنــة العام 2020، هذا الإلتزام ســيعزز الثقة ويؤمّن الدعم الخارجي". فماذا يعنى هذا الإجراء؟

اذا خفضت "موديز" تصنيفها من Caa1 سيصل تصنيفنا الإئتماني الى Caa2 اي بدرجة مخاطر مرتفعة جداً وبالتالي يقول الخبير الإقتصادي والمالي جاسم عجاقة "لن يتغيّر الكثير طالما أن التصنيف سيبقى عند درجة C أكان Caa1 أو Caa2".

أما في حال خفّض تصنيف لبنان الإئتماني من قبل وكالة أخرى من الوكالتين (أي فيتش وستاندارد آند بورز) بالإضافة إلى خفض موديز لتصنيف لبنان الإئتماني، فهذا يعنى بحسب عجاقة ان "المالية العامة في البلاد ستتضرر وستزيد كلفة الدين العام ومعه العجز"، معتبراً أن "المصارف اللبنانية ستزيد رأسمالها عملًا بمعيار بازل 3 الذي يفرض كفاءة رأسمال على المصارف".

ويأتى التهديد بالمزيد من السلبية لتصنيف لبنان ليزيد



المخاطر ومعها ارتفاع كلفة التأمين السيادى على لبنان، فلبنان مقبل على إصدار سندات يوروبوندز جديدة فهل ستلاقى السندات عند إصدارها من مكتتبين؟

طبعاً سيؤثر التصنيف على الإقبال على الاكتتاب بتلك السندات ولكن في حال حصل ذلك يلفت عجاقة الى أن "الفائدة التي ســتتكبدها الحكومة اللبنانية سترتفع ما ســيزيد من خدمة الدين ومعه الديــن العام ومعهما العجز المالي الذى تجهد الحكومة لتخفيضهما دون نسبة

تبقى علامات الإستفهام "قيد المراقبة" هي لبّ الموضوع اذ يعنى ذلك أن "موديز" قد تخفّض تصنيفها قبل انتهاء فترة السثلاثة اشهر اذا لم تلتزم الحكومة بإنجاز موازنة 2020 ومـــا تتضمنه من إصلاحات. علماً أنه لغاية اليوم لم تتخذ المصارف اية تدابير لزيادة ملاءتها التي تقلّصت الى %13 من %16 (بعد تصنيف فيتش الأخُّير) كونها تتخطى النسبة العالمية المطلوبة وهي 12% (بعد تخفيض تصنيف لبنان في آب المنصرم).

عمـل الباقية، فهي فـرص محددة

في القطاعات والمصانع، يعنى أن

لدينا 1500 فرصة عمل في قطاع

الألبســة الجاهــزة و500 في قطاع

صناعــة الأحذية، وأخــرى موجودة

أيضا وستوضع على لائحة جمعية

الصناعيين في المصانع الموجودة هنا، ربما تكون هناك حاجة إلى بعض

وقال الجميّل إن القطاع الصناعي

هو أداة لتفعيل الاقتصاد بكل إطاره،

وخلق فــرص عمل للشــباب. وكما

هو ظاهر عندما بدأنا نرى بصيص

نور، انطلقنا وأصبح هناك عدد

مـن الوظائف في القطـاع الصناعي

نستطيع تأمينها. نحن نتطلع الى مزيد

من الفرص كي تســتطيع الصناعة

أن تخدم شباب لبنان، ونحن ما زلنا

نستطيع في هذه الظروف الصعبة ومع

فقدان النقد النادر.

أخبار سريعة

جمعية الضمان تطلق برنامج الحوكمة التدريبي الأوِّل

أطلقت جمعية شركات الضمان في لبنان ACAL، أمس في مقرها، برنامجاً تدريبياً هو الأول من نوعه لقطاع الضمان اللبناني، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC عن الحوكمة الرشيدة وكيفية تطبيقها على صعيد شركات الضمان اللبنانية، شارك فيه نخبة من رؤساء وأعضاء مجالس إدارة، المدراء العامين والممثلين القانونيين لشركات التأمين اللبنانية. إفتتح البرنامج، الذي يمتد لثمانية أيام، رئيس الجمعية إيلى طربيه، موضحا ان "أهمية الحوكمة الرشيدة تشكل عاملاً أساسياً في تحقيق الشفافية والمساواة والمسؤولية"، مشيرا الى "أن تطبيق مبادئ الحوكمة لا يتوقف على السلطات الإشرافية والرقابية على القطاع فحسب، بل يستلزم جهودا كبيرة على صعيد التوعية والتدريب وبناء القدرات". ولفت الى أن "الجمعية تكون بانطلاق هذا البرنامج حققت ما وعدت به في خطة العمل التي وضعها مجلس الإدارة الجديد. وقد سعت من خلال هذا البرنامج أيضا إلى تثبيت دورها القاضى بتطوير صناعة الضمان في لبنان".

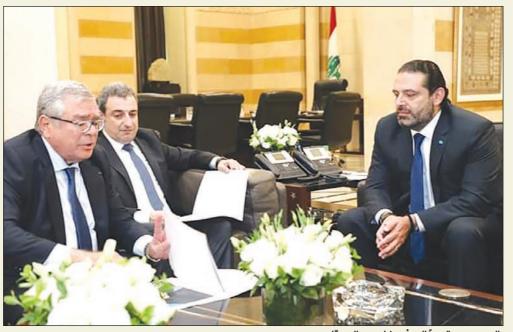
فنيانوس يعرض خطة النقل للمبعوث البريطاني

التقى وزير الاشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس أمس اللورد ريتشارد رزيبي المبعوث التجاري للبنان موفداً من قبل رئيس الوزراء البريطانى يرافقه سفير بريطانيا كريس رامبلينغ، وتناولا العلاقات الثنائية بين البلدين ومشاريع الوزارة. واشار فنيانوس الى ان "هناك مشاريع عدة ستقوم الوزارة بتنفيذها، منها خطة نقل عام متكاملة ستعرض على مجلس الوزراء قريباً، اضافة الى مشاريع التوسعة في المطار والمرافئ والبنى التحتية". وعقد فنيانوس اجتماعاً مع وفد من البنك الاوروبي للتثمير. تناول خلاله امكانية تأمين التمويل اللازم لمشروع النقل العام للركاب لمدينة طرابلس وجوارها، واستحداث شبكة متكاملة منظمة ضمن مدينة طرابلسش وضواحيها، بما فيها انشاء محطة تسفير كبرى للركاب على مدخل المدينة الجنوبي.

"العمل": 3 إقفالات و41 محضراً و8 إنذارات

استكملت فرق التفتيش في وزارة العمل مهامها ميدانياً أمس عملاً بخطة تنظيم اليد العاملة غير اللبنانية التي اطلقها الوزير كميل ابو سليمان. وشمل التفتيش 10 مناطق يوم أمس حيث زار المفتشون 52 مؤسسة ومحلاً وجاءت النتيجة بالارقام: 3 اقفالات، 41 محضر ضبط و 8 انذارات. والمناطق التي شملها التفتيش هي: الشويفات، الحمرا، الجديدة، البوشرية، رياق-الدلهمية، صور، كفرحتا، دورس، تول والبيرة – طريق عام

أبو فاعور :3850 فرصة عمل شاغرة في الصناعة



الحريري مجتمعاً الى أبو فاعور والجميّل

عــرض رئيس مجلــس الوزراء سعد الحريري في السراي الحكومي أمس مع وفد من جمعية الصناعيين برئاسة فادي الجميّل، في حضور وزير الصناعة وائـل أبو فاعور، الإجراءات التي قامـت وتقوم بهـا الحكومة اللبنانية من أجل دعــم الصناعة في لبنان، وبات يلمسها الصناعيون، وبدأت تعطي ثمارها في عمل الصناعة

وقال أبو فاعور: أجرت جمعية الصناعيين ووزارة الصناعة مسحا أولياً لعدد من فرص العمل الموجودة في الصناعات اللبنانية، وتمّ إحصاء 3850 فرصة عمل شاغرة في القطاع الصناعي حتى اللحظة، في الوقت الذي يعانى فيه الاقتصاد اللبناني ما يعانيه والتي تكثر فيه المطالبة اللبنانية المحقة بإجراءات اقتصادية إجرائية لمعالجة الوضع الاقتصادي

والأوضاع الاجتماعية. نسـجل هذا الخرق في القطاع الصناعى بوجود هذا

اللبنانيون.

الكمّ والعدد بفرص العمل في القطاع الصناعي وهي ليست فرص عمل عامة عائمة غير محددة، بل محددة وموجودة في متناول الشباب اللبناني. مـن هنا، هناك حاجـة إلى عدد كبير من فـرص العمل وهذه الفرص التي أتحدث عنها عددها 1850 في قطاعات معيّنة في معامل ومصانع

وعناوين محددة، وستُنشر على الموقع الإلكتروني لجمعية الصناعيين.

ولفت الى أن الفرص الموجودة مع إسم المصنع أو المؤسسة الصناعية التـــي تحتاج إلى هــــذه الفرص، كما أنه موجود التوصيف الوظيفي لهذه الفرصة كذلك عنهوان المصنع ورقم الاتصال كي يطّلـع عليها المواطنون

معين"، ويضيف "لقد وصلنا اليوم الى طرف الحبل، والاجراءات التى يجب أن تتخذ اليوم لحل الازمة ليست نقدية، بل هي في المالية العامة وإعطاء التطمينات".

أعلنت هيئة المكتب التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان سعيها الى أوسع تحالف يتجاوز المحاور الطائفية، وقالت امس في بيان صادر عنها بعد اجتماعها الدوري برئاسة رئيس الاتحاد بالإنابة حسن فقيه، "أننا نعمل بشكل يومى وجاد لنطلق تحركاً واعياً وهادفاً يحقق مطالب الناس ويحمى الأمن الاجتماعي في البلاد".

"العمالي" يتريّث في التحرك

ىسىب الانقسامات الطائفية

للفترة نفســها من العام 2018. وهذا الفارق البالغة

قيمتــه ملياراً و700 مليـون دولار، لا يظهر في جدول

الصادرات، ليقال انه أعيد تصديره. وهذه الفاتورة

النفطية تتطلب سحب الدولار من لبنان ودفعه للخارج

ما يمثل ضغطاً مضاعفاً. ويضاف الى العامل الاقتصادي

عنصر بالغ الخطورة يتمثل في تحقيق ميزان المدفوعات

عجزاً يفوق الــــ10 مليارات دولار في الفترة الممتدة من

الادارة محلياً ضغطا على الدولار داخلياً، ودفعت المصرف المركزي الى استنزاف احتياطاته بالعملات الاجنبية.

وهذا ما دفع بدارو للتأكيد انه من المستحيل أن تستمر

الامور مـن دون اصلاحات جدية و "كل الاجراءات التي تتخذ ومنها التعميم الاخير الصادر عن مصرف لبنان لدعم السلع الثلاث ليست سوى حبة مسكّن تنفع لوقت

تزامن الشراهة السـورية على الدولار مع سـوء

منتصف العام 2018 الى أيار العام الحالي.

أماً في صدد مشاركة الاتحاد العمالي العام في هذا التحرك، فأوضحت الهيئة "لم نكن من الداعين لهذا التحرك، والاتحاد لــه أجندته الخاصة به ولا يتحرك بناء على إيقاع الأجندات الأخرى وهو يحدد متى وكيف وأين سيكون التحرك العمالي والشعبي المنظم والهادف والمحدد المطالب والساحات والمنظم بشكل دقيق وبالتعاون والتنسيق والتكامل مع مختلف الجهات التي تتفق مع هذه الأهداف التي تنطلق من مصالــح وقضايا الناس وحدها وتؤدي الى نتائج ملموســـة". ولفت البيان الى ان "الاتحاد العمالي العام يتريث في إطلاق الدعوة الى التحرك بأشكاله المختلفة نتيجة الانقسامات الطائفية والمذهبية التى قال عنها أحد المسؤولين الكبار يومأ ما معناه أنه لولا الطائفية لكانت الناس جرفت كل الطبقة السياسية واقتلعتها من مكانها".

وتوقفت الهيئة عند التحركات الشعبية التى جرت يوم الأحد الماضي وتجاوزت وسط العاصمة بيروت الى مختلف المناطق اللبنانية من الشمال الى الجنوب والجبل. ولفتت الى ان "الاتحاد العمالي العام كان قد حذر في مختلف بياناته ومواقفه وخصوصا في البيان الصادر عن اجتماع المجلس التنفيذي قبل أيام من مضى السلطة في اتباع نهج الحكومات المتعاقبة منذ ثلاثة عقود.